

مكتب أحمد قناوي للمحاماة والإستشارات القانونية

الوقائع المصرية - (العدد 112 "غير اعتيادي") - (السنة السادسة بعد المائة)
الجمعة 17 رمضان سنة 1354 هـ، الموافق 13 ديسمبر سنة 1935 م

أمر ملكي رقم 118 لسنة 1935 بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم 67 لسنة 1934 بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية؛
وبما أن الأمر المذكور بنى على أن من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاهما؛
وعلى وجوب استبدال نظام دستوري آخر بالنظام المقرر بأمرنا رقم 70 لسنة 1930؛
ولما كانت رغبة الأمة قد ظهرت جلية في إعادة دستور سنة 1923؛
وكنا ولا نزال نتوخي أن نسلك بها السبيل التي تفضي إلى طمأنينتها وسعادتها؛

أمرنا بما هو آت:

مادة 1 - يكون النظام الدستوري للدولة المصرية هو النظام الذي كان مقررا بأمرنا رقم 42 لسنة 1923
ماد 2 - يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان، وتظل أحكام المواد 3 و4 و5 من أمرنا رقم 67 لسنة 1934 معمولاً بها حتى ينفذ ذلك النظام.
مادة 3 - على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه،
صدر بسرأى القبة في 16 رمضان سنة 1354 (12 ديسمبر سنة 1935)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
محمد توفيق نسيم

وزير الحقانية
أمين أنيس

وزير الزراعة
كامل إبراهيم

وزير المعارف العمومية
والتجارة والصناعة
أحمد نجيب الهلالي

وزير الحربية والبحرية
محمد توفيق عبد الله

وزير المالية
أحمد عبد الوهاب

وزير الأوقاف
عبد العزيز محمد

وزير الأشغال العمومية
والمواصلات
عبد المجيد عمر

وزير الخارجية
عبد العزيز عزت

مكتب أحمد قناوي للمحاماة والإستشارات القانونية

